إيطاليا تستبعد أي تدخل عسكري في الصراع الليبي

المسماري : إسقاط طائرة حربية للميليشيات بعد إقلاعها من قاعدة مصراتة

المتحدث باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري

مقاتلون تابعون لحكومة الوفاق يشتبكون مع قوات حفتر في منطقة وادي الربيع جنوب طرابلس

عواصم – «وكالات» : أعلن المتحدث باسم الجيش الليبي اللواء احمد المسماري مقتل 3 عسكريين في انفجار سيارة الذاء ناقلها مخلفات حرب في بنغازي، وفق ما اوردته صحيفة المتوسط الليبية، الأربعاء.

وأكد المسماري، في مؤتمر صحافي ببنغازي، مقتل 28 وإصابة 92 من عناصر الجيش الوطني في معارك طرابلس.

وأكد المسماري، السيطرة على مطار طرابلس وان العمليات مستمرة لمواجهة الميليشيات في العاصمة .

واوضح المسماري، انه لا وجود لاسري أو مفقودين في صفوف الجيش الوطني الليبي مؤكدا القبض على مجموعة من المسلحين التابعين لداعش.

وأعلن المسماري، الأربعاء، إسقاط طائرة حربية للميليشيات بعد إقلاعها من قاعدة مصراتة الجوية لاستهداف الجيش الوطني.

وقال المسماري إن «الطائرة الحربية التي أسقطت كانت في مهمة لقصف مواقع الجيش الليبي وأقلعت من مصراتة».

من جهة اخرى شنت قوات الوفاق الوطني الليبية هجمات مضادة متزامنة في محيط طرابلس سعيا لتامين محيط العاصمة من الجنوب عبر تثبيت مواقعها هناك، بينما عرقلت فرنسا إصدار بيان أوروبي يدعو إلى وقف هجوم قوات حفتر على المدينة.

وقالت مصادر إن قوات الوفاق تمكنت بحلول مساء الأربعاء وبعد معارك عنيفة من السيطرة بالكامل على ضاحية عين زارة، وهي المدخل الجنوبي للعاصمة، كما توغلت جنوبا في منطقة وادي الربيع، وسيطرت على اجزاء كبيرة منها واجبرت قوات حفتر على التراجع إلى مواقعها في منطقة قصر بن غشير.

واضافت المصادر ان قوات حفتر سيطرت بعد عصر أمس على معسكر اليرموك، وهو احد اكبر معسكرات طرابلس، لكنها خسرته بحلول المساء بعد تعرضها للقصف بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة، لتتراجع على اثر ذلك إلى مواقعها السابقة بقصر بن غشير، وتحديدا في منطقة سوق الخميس–مسيحل (باتجاه مدينة ترهونة).

وقد بث ناشطون تسجيلات صُورت ليلا تظهر عناصر من قوات حكومة الوفاق داخل معسكر اليرموك الذي تداول السيطرة عليه الطرفان المتقاتلان في الأيام القليلة الماضية. وظهر في التسجيلات القيادي الميداني صلاح يادي المنضم حديثا إلى عملية «بركان الغضب»..

بيد أن الوحدات العسكرية المشاركة في عملية «بركان الغضب» التي اطلقتها حكومة الوفاق الوطني، لم تتمكن حتى مساء أمس من استعادة مواقعها السابقة داخل المطار الدولي المدمر، في ظل استماتة كبيرة من قبل قوات حفتر، وفق ما قاله مراسل الجزيرة.

وكان العقيد احمد المسماري الناطق باسم ما يسمى الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، اكد ان المطار الدولي لا يزال بيد قواته. وكان الطرفان تبادلا السيطرة عليه أيضا في إطار معارك الكر والفر المستمرة منذ أسبوع.

ومنذ سيطرت قوات حفتر الخميس الماضي على مدينة غريان (100 كلم تقريبا جنوب العاصمة) بدعم من قوات محلية موالية لها، شهدت عدة محاور جنوب طرابلس تغيرا سريعا للسيطرة من هذا الطراف وذاك، بينما تمكنت قوات حكومة الوفاق منذ الساعات الأولى من تامين الطريق الساحلي بين طرابلس والزاوية غرب العاصمة.

وبالتزامن مع الاشتباكات على الأرض التي تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة، بما فيها الدبابات والصواريخ، تبادل الطرفان المزيد من الغارات الجوية، استهدفت إحداها مواقع للقوات المهاجمة في مدينة غريان التي قالت وكالة رويتر إن حفتر يدفع إليها بالمزيد من المقاتلين من شرقي ليبيا.

قوات الوفاق تحاول تأمين جنوب طرابس وفرنسا تعرقل الدعوة لوقف حفتر

«العثور على قوائم لشراء ذمم المقاتلين من الميليشيات المسلحة في سيارة الإرهابي محمد دمونة التي صودرت في الاشتباكات مع الجيش في طرابلس».

واضافت، ان «اموال الليبيين تدفع لأجل إدخال ابنائنا في حرب خاسرة».

كما أعلن الجيش الليبي، السيطرة على معسكر اليرموك جنوب شرقي العاصمة طرابلس.

وقال إن «القوات المسلحة الباسلة تبسط السيطرة على معسكر اليرموك وتواصل تقدمها باتجاه وسط العاصمة بعد أسرها ومصادرتها أفراد وآليات وعتاد».

وكان المتحدث باسم الجيش الوطني اللواء احمد المسماري، اكد في مؤتمر صحافي الثلاثاء، ان القوات تقدمت من سوق الاحد إلى معسكر اليرموك وتبقى مسافة قليلة امامها للوصول إلى المعسكر.

من ناحية اخرى شنت قوات حكومة الوفاق الوطني الليبية هجمات مضادة متزامنة في محيط طرابلس سعيا لتامين محيط العاصمة من الجنوب عبر تثبيت مواقعها هناك، بينما عرقلت فرنسا إصدار بيان أوروبي يدعو إلى وقف هجوم قوات حفتر على المدينة.

وقالت مصادر إن قوات الوفاق تمكنت بحلول مساء الأربعاء وبعد معارك عنيفة من السيطرة بالكامل على ضاحية عين زارة، وهي المدخل الجنوبي للعاصمة، كما توغلت جنوبا

وضمن معارك اليوم السابع من الهجوم على طرابلس، أعلن المتحدث باسم حفتر إسقاط طائرة حربية بعد إقلاعها من الكلية الجوية في مدينة مصراتة (200 كلم شرق طرابلس)، لكن سلاح الجو التابع لحكومة الوفاق نفى ذلك.

وأحصت مصادر ليبية 117 قتيلا من قوات حفتر خلال أسبوع، والعديد من هؤلاء من بنغازي والمرج ومدن أخرى بالشرق الليبي، لكن المتحدث باسم قوات حفتر اقر فقط بمقتل 28 وإصابة 92 آخرين.

كما نفى وجود أسرى من قواته لدى حكومة الوفاق، منافضا بذلك تقارير تؤكد وقوع عشرات الأسرى من القوات المهاجمة.

و سياسيا، نقلت وكالة رويترز عن مصادر دبلوماسية أن فرنسا عرقلت صدور بيان عن قادة الاتحاد الأوروبي يدعو إلى وقف هجوم قوات حفتر الذي يستهدف اجتياح العاصمة الليبية. ومن شان هذا الموقف الفرنسي أن يعزز اتهامات أطراف ليبية من داخل حكومة الوفاق وخارجها لباريس بانها تدعم الهجوم، رغم أن الأخيرة نفت علمها به مسبقا.

وجاء في مسودة البيان المشترك الذي كان سيصدر عن القادة الأوروبيين الذين اجتمعوا أمس الأربعاء في بروكسل، أن الهجوم «يعرّض للخطر السكان المدنيين ويعرقل العملية السياسية، ويهدد بمزيد من التصعيد مع عواقب خطيرة على ليبيا والمنطقة، بما في ذلك التهديد الإرهابي».

وفي نيويورك، عقد مجلس الأمن الدولي مساء أمس جلسة طارئة مغلقة بشأن التصعيد الجاري في ليبيا، وسط تباينات في مواقف الدول الأعضاء بالمجلس.

واستغرقت الجلسة أكثر من ساعتين، وقال دبلوماسيون في الأمم المتحدة إن المجلس يدرس بيانا أو مشروع قرار بطالب بوقف إطلاق النار. لكن المجلس فشل قبل أيام في إصدار بيان بعد رفض روسيا الإشارة إلى حفتر بالاسم.

وعقب الجلسة مباشرة، دعا الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش إلى وقف القتال لتجنب معركة دامية في طرابلس، مؤكدا انه لا حل عسكريا للصراع، ومشددا على ضرورة استئناف الحوار السياسي.

وعلى غرار غوتيريش، أكدت مندوبة بريطانيا كارين بيرس أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في ليبيا، وأنه يتعين التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

من جهته، طالب مندوب ألمانيا في مجلس الأمن كريستوف هيوسغن بحل سياسي للأزمة الليبية، وتساءل عن سبب عجز مجلس الأمن عن وقف هجوم حفتر على طرابلس.

وكان مصدر من حكومة الوفاق الليبية قال إن رئيسها فايز السراج وجه قبيل الجلسة المغلقة رسالة رئيس مجلس الأمن الدولي أكد فيها على حق حكومته في الدفاع عن طرابلس، وكان أعلن قبل ذلك أن قواته لن تتوقف عن القتال حتى تعود قوات حفتر من حيث أتت.

العاهل الأردني والرئيس الإيطالي يدعوان إلى إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا

عمان – «وكالات» : دعا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا، الأربعاء، إلى تكثيف الجهود الدولية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر حل الدولتين، حسب ما افاد بيان صادر عن الديوان الملكي الأردني.

وقال البيان إن الملك عبد الله والرئيس ماتاريلا اجريا مباحثات في قصر الحسينية في عمان تناولت «آخر المستجدات التي تشهدها المنطقة، وضرورة مواصلة التنسيق والتشاور بين البلدين حيال مختلف القضايا، بما يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم».

وأكد الملك عبد الله «ضرورة تكثيف الجهود لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وبما يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية»، مشيرا إلى «أهمية دور الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص».

كما أكد «أهمية الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس».

وقال إن «الأردن مستمر في تأدية دوره في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، انطلاقا من الوصاية الهاشمية على هذه المقدسات».

وتعترف إسرائيل التي وقعت معاهدة سلام مع الأردن في 1994، بإشراف الأردن على المقدسات الإسلامية في المدينة.

من جهته، قال الرئيس الإيطالي إن «الأردن والاتحاد الأوروبي يتشاركان موقفا واحدا تجاه عملية السلام وحل الدولتين»، مؤكدا دعم بلاده «للوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس».

ومن جانب آخر، أشاد الرئيس الإيطالي بما تقوم به المملكة تجاه اللاجئين، وقال: «كانت لي الفرصة يوم الثلاثاء، لزيارة مخيم الزعتري للاجئين السوريين، وهو في الحقيقة مدينة وليس مخيما».

ويقع مخيم الزعتري على الحدود الأردنية السورية ويستقبل نحو 80 ألف لاجيء سوري ويعد أكبر مخيمات اللاجئين السوريين.

وأضاف «أعتقد أن الأردن بحاجة أن يقف المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي إلى جانبه إذا ما نظرنا إلى الجهود الإنسانية الكبيرة التي يقوم بها»، مشيرا إلى أن بلاده وافقت قبل أيام على ثمانية قروض ميسرة بـ 85 مليون يورو لدعم الأردن، خاصة في قطاع التعليم.

ويستضيف الأردن نحو 670 ألف لاجئ سوري مسجلين لدى الأمم المتحدة، فيما تقدر عمان عدد الذين لجأوا إليها منذ اندلاع النزاع في سوريا بنحو 1.3 مليون سوري.

قاسم سليماني «مقيد» في العراق .. بعد تصنيف الحرس الثوري

قائد فيلق «القدس» بالحرس الثوري الإيراني اللواء قاسم سليماني

«وكالات» : يعتقد مراقبون أن تصنيف الولايات المتحدة للحرس الثوري الإيراني «منظمة إرهابية»، سيقيد تحركات قائد ميليشيا فيلق القدس الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، في حين سيعزز حضور الرئيس حسن روحاني في الملف العراقي، بصفته البديل المناسب لخلافة سليماني.

ووفق صحيفة «العرب» اللندنية، أمس الخميس، يمكن لهذا التصنيف أن يشكل قيدا للنفوذ الإيراني في العراق، إذ تضع تلك الخطوة تحركات سليماني على الأراضي العراقية في دائرة الضوء، وتضع من يتعامل معه تحت طائلة فرض عقوبات أمريكية.

وجاء القرار الأمريكي في وقت يشهد جدلا إيرانيا داخليا بشأن إدارة الملف العراقي، إذ يتبع خامنئي نهجاً متشدداً يقوم على ضرورة ولاء العراق الكامل لإيران، فيما يحاول الرئيس الإيراني حسن روحاني، إبداء قدر من الاحترام لنظرائه العراقيين.

واعتادت المؤسسة السياسية الرسمية في إيران أن يكون تعاملها مقتصراً على نظيرتها العراقية، إذ لم يسبق أن أشار روحاني إلى أي صلات رسمية إيرانية بجماعات عراقية مسلحة.

ومن جهتها، لن تجد الجماعات العراقية المسلحة، التي ترتبط بصلات عقائدية مع خامنئي وقادة الحرس الثوري الإيراني، كعصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي ومنظمة بدر بزعامة هادي العامري، وكتائب الإمام علي بزعامة شبل الزيدي، وغيرها، في روحاني الإصلاحي ذي النهج المعتدل شريكا يتفهم ظروف وجودها وآليات عملها، وفق خبراء.

وتقول مصادر مطلعة، حسب ما ذكرت الصحيفة، إن قادة جماعات عراقية مسلحة يدرسون الآثار المحتملة للقرار الأمريكي على مصالحهم، وربما يلجأون إلى الحد من تواصلهم مع الحرس الثوري حالياً، لحين التوصل إلى طريقة تعامل تجنبهم الأضرار.

سوريا تفرج عن أربعة من أصل 30 أردنياً معتقلين لديها

عمان – «وكالات» : قالت وزارة الخارجية الأردنية، الأربعاء، إن دمشق أفرجت عن 4 أردنيين من أصل 30 اعتقلوا في سوريا بعد فتح الحدود بين البلدين، وطالبت عمان في الأسبوع الماضي بالافراج عنهم.

ونقل بيان للمتحدث بإسم الوزارة سفيان القضاة، قوله إن «السلطات السورية قررت الإفراج عن 8 أردنيين أحدهم قد عاد إلى بيته ويقيم مع عائلته في دمشق، واثنان في طريق العودة إلى المملكة، ورابع من المفرج عنهم قد وصل بالفعل إلى المملكة».

وأضاف «أما بالنسبة للمواطنين الأربعة الآخرين الذين شملهم قرار الإفراج فان السفارة على تواصل مع الجهات الرسمية السورية لاستكمال إجراءات الإفراج عنهم والتأكد من وجود الوثائق الرسمية الضرورية التي تسهل عملية عودتهم بأسرع وقت ممكن».

وأكد القضاة أن السلطات السورية أبلغت وزارة الخارجية بقرار الإفراج عن الأردنيين، وأن الوزارة مستمرة في التواصل مع السلطات السورية للإفراج عن بقية المعتقلين.

وكانت وزارة الخارجية الأردنية، أعلنت الخميس الماضي استدعاء القائم بأعمال سفارة سوريا في عمان أيمن علوش «للمرة الرابعة على التوالي» وطالبت دمشق بالإفراج عن 30 أردنيا اعتقلوا في سوريا بعد فتح الحدود بين البلدين.

وفتح معبر جابر نصيب الحدودي الرئيسي بين الأردن وسوريا في أكتوبر 2018 بعد نحو 3 أعوام من إغلاقه بسبب النزاع في سوريا.